البيان الختامي

عُقد مؤتمر كلية الحقوق – جامعة المنصورة تحت عنوان **مصر وعالمنا العربي** "**التحديات القانونية والأبعاد الاقتصادية**" في الفترة من ٥ إلى ٦ مايو ٢٠١٥م. وتضمنت فاعليات المؤتمر عقد ثلاث جلسات حول ثلاثة محاور هي المحور القانوني والمحور الاقتصادي والمحور الدستوري. وضمت الجلسات الثلاث عشرة أبحاث تقدم بها الباحثون بعد اختيارهم من بين ستة عشر بحثًا. كما عقدت ثلاث حلقات نقاشية على مدار يومي المؤتمر، تناولت الموضوعات الآتية: اقتصاديات محور قناة السويس، ميثاق الدول العربية، مستقبل الدساتير العربية.

وقد خلصت أعمال المؤتمر إلى التوصيات الآتية:

١- العمل على دعم وتشجيع الاستثمار ومكافحة الفساد كضرورة حقيقية للتنمية في العالم العربي، وذلك من خلال وضع تشريعات في مجال الاستثمار والجرائم المتصلة به.

٢- دعم المبادرات العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، من خلال وضع قواعد وأطر قانونية لمواجهة هذه الظاهرة عربياً.

٣- العمل على استكمال المنظومة التشريعية العربية في مجال أمن وتكنولوجيا المعلومات بوصفهما المجال الحقيقي والمستقبلي للتنمية على الصعيد العالمي.

٤- التأكيد على أهمية قطاع سيناء في دعم التنمية السياحية والاقتصادية والاجتماعية لمصر بوصفها أحد دعائم التنمية الحقيقية والفاعلة.

٥- ضرورة وضع أطر وقواعد خاصة وموحدة في مجال تشريعات النفط، وإجراء المزيد من الدراسات في هذا الصدد.

٦- العمل على وضع ميثاق قومي اقتصادي يتم الالتزام به وتفعيله دعماً للاقتصاديات العربية في شتى المجالات.

٧- محور قناة السويس هو القوة الاقتصادية الحقيقية لمصر، فهو قاعدة، ومحور له أبعاد إستراتيجية تضع مصر في مصاف الدول الساعية للنمو بخطى حثيثة.

٨- أهمية إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية لمواجهة المتغيرات التي يمر بها الوطن العربي.

٩- ضرورة الاهتمام بقطاع الشباب في الوطن العربي وبإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه نتيجة للثورة المعلوماتية التي يشهدها القرن الحالي.

❖❖❖❖❖❖❖